# مشـــكلة الرقابة على الاسعار الزراعية

ترجمة ملخصة لمقـــال

بقلم

**الدكتور السيد جاب الله**

**( أ ) ماهى المبادىء العلمية التى تقوم عليها عليها رقابة الاسعار للمحصولات الزراعية ؟**

ان تحليلنا هنا لن يتناول مشاكل التسويق للمنتجات الزراعية ، وانما سيتناول نواحى الانتاج الزراعى وأثرها فى دخل المزارعين واشـــباع حاجات المستهلكين ، كما سيتناول مسألة الرقابة على الاسعار الزراعية كاجراء عمومى مصحح لهذه الامور ٠

ولنبحث أولا كيف يعمل نظام الاثمان الحرة فى الانتاج الزراعى ، ان نظام الاثمان غير المقيد يحدد تركيب التنظيم الزراعى للمنشئات الزراعية ٠ فالاثمان السائدة أو المتوقعة للمنتجات الزراعية وللعناصر الداخلة فى تكاليف انتاجها ، يستخدمه المنتجون الفرديون كمرشد وموجه لهم للحصول على أقصى ربح ممكن ٠ فهم على ضوء هذه الاثمان يكيفون نوع المحصولات التى ينتجونها ومقدارها ، كما يكيفون النسبة التى تستخدم من عناصر الانتاج المختلفة والوسائل التى تتبع ٠ كما ان نظام الاثمان الحرة يحدد أيضا نصيب كل عنصر من عناصر الانتاج من الدخل ٠

وهناك ترابط وثيق بين هاتين الوظيفتين للاثمان الزراعية غير المقيدة ٠ فما دام هدف الانتاج هو تحقيق أقصى ايراد ممكن للمنتجين الزراعيين ، فهم يستخدمون الاثمان كمرشد لهم فى أى مقادير من عناصر الانتاج يمكن استخدامها بحيث تحقق أعلى دخل ممكن ٠ وهم فى نفس الوقت ينتجون المحصولات التى يرغب فيها المستهلكون ويقدرونها أعلى تقدير ممكن ٠

ولا شك أن نظام الاثمان الحرة يلعب دوره فى نظام زراعى تسوده الملكية الفردية ، والانتاج الفردى ٠

ولا شك أيضا ، انه يدخل فيه درجة كبيرة من عدم التأكد ، مردها ان هناك وحدات اقتصادية مستقلة ، يقوم اصحابها منفردين بقرارات مستقلة وفق مايتوقعه كل من تحقيق أعلى دخل ممكن ٠

**( ب ) أسس الرقابة على الاثمان الزراعية**

ومادام هناك ترابط وتداخل بين وظيفتى الاثمان ، فى تحديد الدخل ، وتجديد استعمال عناصر الانتاج الزراعى ، فالاشراف على واحدة منها يؤدى الى الاشراف على الاخرى ٠

فهناك نظامان لهذا الاشراف :

١ ــ نظام الرقابة على الاسعار الزراعية نفسها ، مما يحقق دخلا أقل أو أعلى للمزارعين ٠ مما لو كان هناك نظام حر للاثمان ٠ فهذا النوع من الرقابة يركز الانتباه على جريان الدخل ما بين الاجزاء الزراعية والاجزاء غير الزراعية من الاقتصاد ٠

فاذا ما حددت أسعار المحصولات الزراعية ، بشكل يحقق دخلا معينا للمزارعين ، فان هذا يترتب عليه كنتيجة ثانوية ولكنها حتمية استخدام معين لعناصر الانتاج وموارده ، على ضوؤ هذه الاسعار المحددة ٠

فمقابل كل نظام للاثمان الزراعية ، يبرز نظام متفق معه من الدخل الزراعى واستخدام معين لعناصر الانتاج وموارده ٠

ولا شك ان هذا النظام يختلف فى حالة الاسعار الحرة غير المقيدة عنه فى حالة الرقابة على الاسعار ٠

٢ ــ وهناك نظام آخر للرقابة ، يتحكم فى الموارد المخصصة للانتاج الزراعى ، بتحديد جزء معين من هذه الموارد لانتاج محصول معين ٠٠ وهو أيضا بدوره يؤدى الى نتيجة ثانوية ولكنها حتمية الا وهى التحكم فى الدخل الزراعى ؛ وذلك الى المدى الذى يتحكم فيه نظام الرقابة فى استخدام الموارد الزراعية نفسها

فنظام الرقابة على الاسعار الزرعية نظام مزدوج ثنائى له شكلان ٠

١) رقابة الاثمان الزراعية التى تحدد الدخل ٠٠

٢) رقابة الاثمان الزراعية التى تحدد موارد الانتاج ٠

ورغم ترابط هذين النوعين من الرقابة ، الا انه لا يمكن الخلط بينهما ٠ اذ ان الاختلاف بينهما ليس مجرد خلاف تركيبى ، ولكنه خلاف وظيفى ، فكل منهما ليس مستقلا عن الآخر فحسب ، ولكنه متناقض معه أيضا وبشكل حاسم ٠

كما ان علاقات الاثمان التى تحل مشكلة كل منهما تختلف عن الآخر ، مما يتطلب أنواعا من الاجراءات مختلفة ٠

## الرقابة على الاثمان الزراعية من زاوية المساواة الاقتصادية

ان نسبة أسعار المنتجات الزراعية الى أسعار المنتجات غير الزراعية هى التى تحدد توزيع الدخل بين المزارعين وغير المزارعين ٠

وتصحيح الاسعار معناه تحقيق دخل زراعى يمكن اعتباره « معقولا » و « عادلا » للمزارعين ٠

هذه النسبة تتوقف على علاقات القوى المتصارعة التى تشكل تشريع الاثمان الزراعية ، ومقدار انطباقها مع الفكرة السائدة عن المساواة ٠

والرقابة على الاسعار ، وما يترتب عليه من تنظيم لجريان الدخل بين الاجزاء الزراعية والاجزاء غير الزراعية من الاقتصاد ، لا يغير من صفة الاثمان الزراعية كأداة رأسمالية ٠

ففى ظل الرقابة ، تستخدم الاسعار المحددة ٠

١) كوسيلة لتحقيق أقصى ربح ممكن للمزارعين وغير المزارعين ، كل على حساب الآخر ، وفقا لسياسة الرقابة نفسها ، وفى خدمة من هى والى أى حد تقوم ٠

٢) كما ان الاسعار المحددة ، تستخدم أيضا كأداة ، يحدد على ضوئها المنتجون مقدار الموارد التى تستخدم لتحقيق أكبر دخل ممكن ٠

الا أن نظام الرقابة بعكس النظام الحر للاثمان ، يتولد عنه عمل جماعى من جانب المزارعين وغير المزارعين ٠ بينما ان النظام الحر للاثمان يترك كل منتج يحدد بنفسه ما يرى فيه أقصى ربح ممكن له ٠ الا أن نظام الرقابة لايغير الصفة العامة للاقتصاد السياسى ٠

ورغم بقاء الصفة العامة للاقتصاد السياسى ، الا ان هناك تغيرات تحدث فى اطاره نتيجة الرقابة على الاسعار ٠ اذ يتحول الامر من نظام مناقشة الى نظام احتكارى ٠

فالمزارعون فى موقف أسوأ نسبيا بالنسبة لغير المزارعين ، اذ أنهم يبيعون محصولاتهم فى سوق حرة ، سوق منافسه ، بينما يشترون وسائل انتاجهم فى سوق احتكارية وهذا الضرر اللاحق بالمزارعين يتعمق فى فترات التقدم الفنى وزيادة القوة الانتاجية ، كما يتعمق أيضا فى فترات الكساد وذلك بسبب تركيب التكاليف الزراعية وبسبب المنافسة ٠ اذ لا بد من المحافظة على نفس المستوى للانتاج الزراعى ٠

وعندما يهبط الدخل الزراعى فى فترات كهذه ، فان المزارعين يقومون بضغط من أجل اعانة الاثمان والانتاج الزراعى ومد أجل اجراءات فى الاسواق ، تمكنهم من مواجهة المزايا التى يتمتع بها الجزء الاحتكارى من الاقتصاد ٠

وعلى العكس من هذا ، عندما يشتد الطلب على المنتجات الزراعية بالنسبة للعرض ،كما يحدث عادة خلال الحرب أو التضخم المتزايد أو التصنيع السريع ، فان المزارعين يشتطون فى المطالبة بأسعار عالية لمحصولاتهم اذا لم يكن هناك ثمة رقابة ٠ وذلك لان الانتاج الزراعى لا يستطيع ان يتوسع سريعا لمواجهة الطلب المتزايد ، بسبب العوامل الفنية حتى ولو فرض وتوفرت موارد جديدة للانتاج الزراعى ٠ وهذا من شأنه ان يخلق موقفا احتكاريا ، مما يؤدى بالمستهلكين الى القيام بضغط لوضع حد لارتفاع الاسعار ٠

ورغم أن الرقابة على الاسعار من الوجهة النظرية والعملية لها حدودها ، الا انها آداة سياسية سريعة لمواجهة النتائج المتولدة من ترابط النوعين من الاقتصاد ٠ الاقتصاد الزراعى القائم على المنافسة ، والاقتصاد غير الزراعى الذى يتمتع بدرجات متفاوتة من الصفة الاحتكارية ، مما يعرض للتضخم والانهيار ٠

والمزارعون فى فترات الازمات يطالبون باعانات أكثر مما يطالبون بفرض رقابة على الترستات أو تثبيت النقد أو التنمية الاقتصادية ٠

ولا شك ان مكافحة الاحتكار باحتكار مقابل ،يؤدى الى انقاص الانتاج القومى ،ولكنه يفضل من الناحية العملية للابقاء على المساواة بين الاجزاء المختلفة للاقتصاد ، ولو أنه لا يؤدى الى مستوى أعلى للانتاج ٠

كما ان المستهلكين وخاصة ذوى الدخل المحدد الثابت ، يقومون وقت ارتفاع الاسعار بضغط من أجل تحديد الاسعار والرقابة على الاستهلاك أكثر مما يطالبون بالرقابة على التضخم ٠

وفى ظروف كهذه اقتصادية سياسية ، نرى الاقتصاديين يوافقون على الرقابة على الاسعار الزراعية ، اذ انهم قوم سياسيون واقعيون ، مع ان أبسط مبادىء الاقتصاد تقول لهم بأن هذه الرقابة لا يمكن ان تفلح الا فى معالجة الاعراض وحدها ٠

## الرقابة على الاسعار الزراعية من وجهة الكفاية الاقتصادية

ان الكفاية الانتاجية للزراعة ، من الناحية النظرية ، تتطلب تركيبا معينا للانتاج الزراعى بشكل لا يمكن معه زيادة الانتاج عن طريق تركيب آخر ٠ بل أكثر من هذا يجب ان يؤدى أى تركيب آخر الى نقص فى الانتاج ٠

وهذا التركيب الاقصى للانتاج الزراعى يتوقف على عاملين :

١) تفضيل المستهلكين ٠

٢) والكمية الموجودة من الموارد التى تستخدم فى الانتـــاج الزراعى ٠ باعتبارها وحدات فنية ، تستخدم لتحقيق أقصى اشباع ممكن لحاجات المستهلكين

وأقصى انتاج زراعى ، هو الذى يحقق أقصى انتاج لاشـــباع حاجات المستهلكين مع انتاجها بأقل حد من الموارد الفنية اللازمة لانتاجها ٠

والنظرية الاقتصادية هى التى تستطيع الجواب على السـؤال التالى : « كيف يمكن استخدام وتنظم موارد معينة لتحقيق أقصى انتاج ممكن ؟

والجواب يتوقف على النظرية الحدية ٠ أى باسـتخدام كل وحدة من الموارد الزراعية استخداما حديا ٠ اى ان الوحدة لاتستخدم الا بالشكل الذى يحقق أعلى انتاج لهذه الوحدة ، والا اضطر المستهلكون ـ اذا بقيت العـــوامل الاخرى قائمة ، الى آداء أثمان أعلى بدون مبرر ٠

والرقابة على الاسعار التى تحدد أقصى انتاج ممكن ، تتطلب استخداما حديا للموارد فى تنظيم الانتاج الزراعى ٠

وهذا يتطلب نوعين من الاجراءات :

١) معونة سابقة للاسعار الزراعية كى يسترشد بها الزراعيون فى مقدار وكمية الموارد التى تخصص لمختلف فروع الانتاج الزراعى ، تمكنهم تحقيـــق أقصى ربح ممكن ٠

٢) ثم قابلية التحرك للموارد الزراعية ، حتى تستخدم كافة الوحـــدات الاستخدام الحدى المطلوب ٠

وفى تلك الحالة يختفى عامل الربح كعامل اقتصادى ، ويبرز عامل أقصى انتاج يطلبه المستهلكون ٠

ومن هنا تتحول الرقابة على الاسعار من آداة رأسمالية الى آداة اشتراكية لتحقيق أكبر كفاية ممكنة للانتاج الزراعى ٠ فمسألة الدخل الزراعى هنا تكون خاضعة لمسألة كفاية الانتاج وتحقيق أكبر انتاج زراعى ممكن ٠ والتحرك غـير المقيد لموارد الانتاج ، والمعرفة السابقة للاسعار ، انما هما اجراءان اشتراكيان ، باتباعهما يتحقق النظا مالاشتراكى فى الزراعة ٠

لان التحرك غير المقيد للموارد معناه أن يتاح لكل منشأة أن تحصل عـلى الموارد التى تحتاجها ، مما يتطلب بدوره ألا تكون هذه الموارد ملكا لافراد ، وانما يجب أن تكون ملكية عامة ، تستطيع منشأة أن تحصل منهـــا على ما يحقـــق الاستعمال الحدى لهذه الموارد ٠

والمعرفة السابقة للاسعار معناها نهاية الانفراد بالقـــرارات اذ أن كافة المؤسسات التى تعـرف الاســـــعار المستقبلة ، لن تعمل كساعيـــة للربح ، وانما تعمل كمكيفة للكميـــة المستخدمة من الموارد .

ومن ثم كان الاستخدام للموارد الذى يحقق أقصى كفاية ممكنة ، لا يعنى الزراعة القائمة على الملكية الفردية مهما كانت اللوائح والقوانين التى تصـــدر فيهـــا .

## الرقابة على الاسعار فى الاقتصاديات الزراعية المعاصرة

من هنا يتجلى الاختلاف التركيبى والوظيفى من الرقابة على الاسعار من وجهة المساواة فى الدخل الزراعى ، والرقابة من وجهة استخدام المـــوارد .. فكل منهما متناقض مع الاخر . فلا مكان فى الاقتصاد الاشتراكى لتحقيق التوازن بين الزراعيين وغير الزراعيين عن طريق الرقابة على الاسعار ، وفى نظام الملكية الفردية فلا مكان للاستخدام الاقصى للموارد ، لان المستهلكين لا يملكون الارض ملكية جماعة ويوجهون الزراعة لتحقيق أقصى انتاج ممكن ، وانما الرقابة على الاسعار يقصد بها تحقيق التوازن بين دخول المزارعين وغير المزارعين .

وهذا التناقض بين نظامى الرقابة يمكن تلخيصه فى أن هذين النظامين لا يمكن تطبيقها فى وقت واحد ، لان الانتاج الزراعى لا يمكن أن يكون رأسماليا واشتراكيا فى نفس الوقت .

وقد ظهرت مدرسة للاقتصاد الزراعى ، تقول باستخدام الرقابة عـــلى الاسعار كنظام لتحقيق الكفاية فى الانتاج الزراعى .

وسنكتفى باثبات النقط الاساسية فى انكار هذه المدرسة :

١ ـ أن تحقيق الكفاية فى استخدام الموارد الزراعية يجب أن يكون هدف الرقابة على الاسعار .

٢ ـ وأن العلم السابق بالاسعار يجب أن يكون مرشدا للفـــلاحين فى استخدام مواردهم ، كخطوة أولى نحو الكفاية فى الانتاج .

٣ ـ وان الكفاية لها مبررها الاقتصادى والسياسى ، لتحقيق أقصى ربح ممكن للمزارعين وأقصى انتاج ممكن للمستهلكين .

٤ ـ وان العلم السابق بالاسعار يتفق مع النظام الحر للاسعار والانتاج الاقصى .

٥ ـ وان الانحراف عن تحقيق الكفاية يضير بكل من الزراعيين والمستهلكين بالنسبة للدخل الصافى وللناتج ..

٦ ـ وان عدم التأكد من الاسعار يضير بكل من المنتجين والمستهلكين ، المنتجين من ناحية مدى عملياتهم وحجم دخولهم وأرباحهم ، والمستهلكين من ناحية كمية وتركيب ناتج مزارعهم ٠

٧ ـ وان حل مشكلة التوزيع للدخول يتحقق عن طريق اجراءات التوزيع للدخل ٠

وسنتعرض لهذه الافكار ومدى صحتها فى الخلاصة الاتية :

١ ـ ان تحقيق الكفاية فى الانتاج انما يتطلب ملكية جماعية ، ولا يمكن أن يتبع فى اقتصاد قائم على الملكية الفردية ٠

٢ ـ أن العلم السابق بالاسعار اذا استخدم لتحقيق الكفاية ، انما يمزق التركيب الرأسمالى للزراعة ، باستبعاد القرارات الفردية للمنتجين ، فى الوقت الذى يترك فيه الملكية الفردية قائمة ٠

٣ ـ ان تحقيق الكفاية الانتاجية خلال تحقيق أكبر ربح ممكن يتناقض مع نظام الكفاية الانتاجية الذى يقتضى استبعاد فكرة لاربح والذى يتطلب تصفية الملكية الفردية ٠

٤ ـ انه من الخطأ أن يتفق نظام المعرفة السابقة للاسعار مع تحقيق أعلى ربح ممكن ، اذ معناه أن اجراء اشتراكيا يمكن أن يفيد الرأسماليين٠

٥ ـ ان مهاجمة عدم التأكد انما هو هجوم مستتر للملكية الفردية ، ومهاجمة الانحراف عن الكفاية الانتاجية انما هو هجوم مستتر لنظام الانتاج غير الاشتراكى ٠

**دكتور السيد جاب الله**